مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

إيران وأمن الخليج العربي: هل تنجح صيغة هلسنكي؟

د. عبدالله بن فهد اللحيدان

الأستاذ المشارك

قسم الامن الوطني – جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية

الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث

تمهيد

تداولت تقارير صحفية خلال الفترة الاخيرة أخبار عن ترتيبات امنية محتملة في الخليج العربي، قد تشمل اتفاقية عدم اعتداء مستوحاة من اتفاقيات هلسنكي١٩٧٥. ان تطبيق هذا الاتفاق على الشرق الأوسط سيؤسس التزاماً متبادلاً بين الدول الموقعة وإيران بالامتناع عن أي عدوان، مع توفير ضمانات أمنية لطهران بأن الجمهورية الإسلامية لن تتعرض لأي هجوم. أن النموذج المقترح لمثل هذه الاتفاقية هو اتفاقيات هلسنكي لعام ١٩٧٥، التي وقعتها الولايات المتحدة والدول الأوروبية والاتحاد السوفيتي وحلفاؤه لتنظيم القضايا الأمنية وتوسيع التعاون الاقتصادي خلال الحرب الباردة.

وسعت إيران منذ فترة طويلة إلى تحقيق هدف إدارة الشؤون الداخلية للمنطقة من دولها، وهو مبدأ سيعززه هذا الاتفاق. في حين تخشى دول الخليج من أن إيران في حقبة ما بعد الحرب ستكون أضعف، ولكنها أكثر عدوانية، خصوصا في حال تقليص الوجود العسكري الأمريكي في المنطقة.

اثناء الحرب الامريكية الإيرانية الأخيرة استهدفت صواريخ وطائرات مسيرة إيرانية دولاً خليجية، بما في ذلك منشآت طاقة وبنية تحتية مدنية، ما أدى فعلياً إلى إغلاق مضيق هرمز. الا ان التقارير تشير أيضاً إلى أن الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية شنتا هجمات مضادة على إيران.

تركز المحادثات الجارية بين الولايات المتحدة وإيران على إنهاء الحرب، وإعادة فتح مضيق هرمز، والبرنامج النووي الإيراني. أما ترسانة الصواريخ والطائرات المسيرة، فضلاً عن دعم الحلفاء الإقليميين، فليست مطروحة للنقاش. لذلك فان التحرك نحو بناء نموذج جديد للأمن الخليجي يبدو ملحا الان.

وتنطلق هذه الورقة من مناقشة مدى ملاءمة نموذج هلسنكي للبيئة الخليجية، من خلال عرض موجز لاتفاقيات هلسنكي، ثم تحليل شروط وامكانات تطبيق نموذج مشابه في الخليج العربي.

> **حققت عملية هلسنكي (اتفاقيات ١٩٧٥) نجاحاً تاريخياً كبيراً في تخفيف حدة التوترات بين الكتلتين الغربية والشرقية خلال الحرب الباردة**

اتفاقيات هلسنكي (١٩٧٥)

يُعدّ هذا الاتفاق حجر الزاوية في السياسة الدولية، وقد وُقّع في فنلندا من قبل ٣٥ دولة (بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ودول أوروبية) لإنهاء حقبة من التوتر. وقد استند الاتفاق إلى ثلاثة أركان رئيسية تُعرف باسم "السلال"

السلة الأولى: الأمن الأوروبي (احترام الحدود القائمة والسيادة الوطنية).

السلة الثانية: التعاون الاقتصادي والعلمي والبيئي.

السلة الثالثة: حقوق الإنسان (احترام الحريات الأساسية، وحرية التنقل، وتسهيل الروابط الأسرية).

حققت عملية هلسنكي (اتفاقيات ١٩٧٥) نجاحاً تاريخياً كبيراً في تخفيف حدة التوترات بين الكتلتين الغربية والشرقية خلال الحرب الباردة. ورغم أنها بدأت كوثيقة سياسية غير ملزمة قانوناً، إلا أنها أرست مبادئ حقوق الإنسان ومهدت الطريق للانهيار السلمي للاتحاد السوفيتي ونشوء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا[1]. وكان من أبرز النجاحات:

تخفيف التوترات (الانفراج الدولي): نجح في الجمع بين ٣٥ دولة – بما في ذلك الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وحلفائهم – لقبول الوضع الراهن للحدود الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.

تمكين حركات حقوق الإنسان: نجح الغرب في إدراج "السلة الثالثة" التي تتعامل مع حقوق الإنسان والحريات، مما منح المعارضين في الكتلة الشرقية غطاءً دولياً للمطالبة باحترام حكوماتهم للحريات الأساسية.

التأسيس المؤسسي: تحوّل الأمر من سلسلة اجتماعات مخصصة إلى هيكل مؤسسي دائم، بلغ ذروته في إنشاء منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٤، والتي يشمل مكاتب متخصصة في منع النزاعات وحقوق الإنسان.

الا انها واجهت عدد من التحديات وأوجه القصور واهمها:

الانتهاكات والجمود: واجهت الاتفاقية انتهاكات متكررة من جانب الاتحاد السوفيتي، وشهدت فترات من التراجع والتوتر الدبلوماسي في الثمانينيات بسبب التدخلات العسكرية (مثل الغزو السوفيتي لأفغانستان).

عدم وجود التزام قانوني: بالنظر إلى أنها وثيقة سياسية ولا ترقى إلى مستوى المعاهدات الملزمة قانوناً، فإن نجاحها يعتمد كليًا على النوايا السياسية والتزام الأطراف الموقعة.

اعتراف الغرب بضم الاتحاد السوفيتي لدول البلطيق

استراتيجية الأمن الحالية في الخليج

تستند الاستراتيجية الحالية للأمن في الخليج إلى ما يلي:

١. **الاعتماد الذاتي:** تسعى دول الخليج جاهدةً لتحقيق الاكتفاء الذاتي من خلال بناء قواتها العسكرية، وقد قطعت أشواطاً كبيرة في هذا الصدد. فقد نجح اقتناؤها لأنظمة الدفاع الجوي في خفض خطر الهجمات الإيرانية بنسبة تتراوح بين ٨٠ و٩٠%. ومع ذلك، لا يزال أمامها طريق طويل، لأنه مهما بلغت فعالية دفاعاتها الجوية، يبقى خطر التعرض لوابل من الصواريخ والطائرات المسيّرة قائماً، ولا شك أن بعضها سينجح بضرب منشآت حساسة لها، وليس فقط اقتصادات الخليج، بل للعالم أجمع.

تبنت دول الخليج استراتيجية تقوم على خفض التصعيد، وتقليل التوترات الدبلوماسية، وفتح قنوات اتصال مباشرة لتجنب الدخول في مواجهات عسكرية مفتوحة

1 helsinki/1969-1976/milestones/gov.state.history//:https

٢. **التحالفات** فقد أبرمت اتفاقية دفاع مشترك مع باكستان. وعندما اندلعت الحرب في ٢٨ فبراير، لم يتم تفعيل المعاهدة في البداية، ولكن مع ال وقف إطلاق النار، تم إرسال ١٣٠٠٠ من القوات الجوية وقوات الدفاع الجوي متمركزة في المنطقة الشرقية. كما كانت لقطر تحالفات، منها اتفاقية مع تركيا. وتُعدّ الكويت والسعودية وقطر حلفاء رئيسيين للولايات المتحدة من خارج حلف الناتو، وتربطها بها اتفاقيات تعاون أمني وعسكري طويلة الأمد تشمل التدريب المشترك والمعدات العسكرية والتنسيق العملياتي. ولدى الكويت أيضاً مذكرات تفاهم تاريخية ومحدثة واتفاقيات دفاع مشترك مع المملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد الروسي والصين، بينما أبرمت الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات مع الولايات المتحدة وفرنسا وكوريا الجنوبية.

٣. **الدبلوماسية والحوار الإقليميان**

تبنت دول الخليج استراتيجية تقوم على خفض التصعيد، وتقليل التوترات الدبلوماسية، وفتح قنوات اتصال مباشرة لتجنب الدخول في مواجهات عسكرية مفتوحة.

نجحت الصين في التوسط بين المملكة العربية السعودية وإيران في مارس ٢٠٢٣، مما عزز الهدنة مع الحوثيين في اليمن في عام ٢٠٢٢.

استأنفت كل من الإمارات العربية المتحدة والكويت علاقاتهما الكاملة مع إيران في ٢٠٢٢ وحذت المملكة العربية السعودية حذوها في مارس ٢٠٢٣. وظلت البحرين الاستثناء، على الرغم من أنها أبدت استعدادًا لإعادة العلاقات قبل تصاعد التوترات التي سبقت حرب الأيام الاثني عشر في يونيو ٢٠٢٥.

لكن مع اندلاع الحرب في فبراير ٢٠٢٦، بدى أن هذه الترتيبات لم تكن فعّالة تمامًا، إذ تعرّضت دول الخليج لهجمات صاروخية وطائرات مسيّرة. ورغم أن نسبة نجاح عمليات الاعتراض تجاوزت ٨٠%، إلا أنها خلّفت أضرارًا جسيمة. فقد أوقفت إيران، بإغلاقها مضيق هرمز، صادرات النفط والغاز من الكويت وقطر بشكل شبه كامل، بينما انخفضت صادرات السعودية والإمارات إلى النصف بسبب وجود خطوط أنابيب تنقل النفط إلى الساحل الشرقي للإمارات على خليج عُمان، وخطوط أنابيب أخرى تنقل النفط السعودي إلى الساحل الغربي على البحر الأحمر.

نموذج هلسنكي لأمن الخليج

يمكن تطبيق المبادئ العامة لـ "نموذج هلسنكي" على منطقة الخليج كإطار لخفض التصعيد وإدارة الصراع وليس لتحقيق سلام كامل، ولكنه يتطلب تكييفاً جذرياً ليناسب تعقيدات المنطقة.

> **"النموذج الأوروبي الذي استُلهمت منه فكرة هلسنكي قام بين دول واضحة وجيوش نظامية وخطوط صراع مستقرة نسبيًا، بينما تقوم أزمات الشرق الأوسط على شبكة معقدة من الدول والوكلاء والجماعات المسلحة والحروب غير المباشرة"**

وعند مقارنة أوضاع أوروبا والخليج يتضح ما يلي:

١. ما يمكن تطبيقه (إطار التعايش):

ميثاق عدم اعتداء: يشكل النموذج أساساً مثالياً لميثاق إقليمي لعدم الاعتداء واحترام سيادة الدول.

حيث نجحت هلسنكي في تحقيق التعايش رغم التناقضات. ونجحت في جمع أنظمة رأسمالية وشيوعية متناقضة؛ وبالمثل يمكنها جمع دول الخليج والعراق وإيران ضمن قواعد أمنية مشتركة.

٢- ضم نموذج هلسنكي ضم جوانب أخرى غير امنية مثل التعاون العلمي والبيئي والاقتصادي وهذه ايضا ممكن تبنيها حيث انها في دورا هاما في تثبيت وتعزيز التعايش.

٣-النموذج الأوروبي الذي استُلهمت منه فكرة هلسنكي قام بين دول واضحة وجيوش نظامية وخطوط صراع مستقرة نسبيًا، بينما تقوم أزمات الشرق الأوسط على شبكة معقدة من الدول والوكلاء والجماعات المسلحة والحروب غير المباشرة. وتبرز هنا قضية وكلاء إيران في المنطقة، إذ يبقى السؤال مطروحًا حول مدى قدرة طهران على ضبط الجماعات المرتبطة بها في اليمن ولبنان والعراق، حتى في حال التوصل إلى تفاهمات سياسية أو أمنية.

٣-الحرب الأخيرة دفعت العواصم الخليجية إلى إعادة تعريف مفهوم الأمن، بحيث لم يعد يقتصر على مواجهة التهديدات العسكرية المباشرة، بل يشمل أيضًا احتواء الحروب الهجينة، والشبكات العابرة للحدود، والتداعيات الاقتصادية والسياسية للصراعات الإقليمية. **وهذه تغيرات جديدة في الامن لم يتعامل معها نموذج هلسنكي وينبغي تطوير النموذج ليغطي هذه التحديات.**

٤- وجود إسرائيل. فأي نظام أمني جديد في الشرق الأوسط، يصعب أن يتجاهل دورها، خاصة بعد حرب غزة والتصعيد الإقليمي الأخير. لكن إدخال إسرائيل في أي ترتيبات أمنية إقليمية قد يدفع إيران إلى رفضها، بينما يؤدي استبعادها إلى خلق توازنات ناقصة وغير مستقرة. ومن الممكن ضم إسرائيل للترتيب الإقليمي الجديد إذا وافقت على الانسحاب من الأراضي المحتلة وقيام دولة فلسطينية. ومع ذلك قد تستمر إيران برفض ضم إسرائيل بمطالب عن تعويضات. إسرائيل ستستفيد من الحد من نفوذ إيران عبر نموذج هلسنكي، حتى لو كانت خارج الترتيب وهذا سيخفف معارضتها للاتفاق، ولكنها ستستمر تنظر الية بعين الشك. ومن الممكن ان تشترط الدول العربية في أي اتفاق سلام قبول إسرائيل بترتيبات الامن في الخليج وان كان هذا سيظل معضلة ينبغي على الدبلوماسية حلها.

٥- تحرك القوى الدولية الولايات المتحدة والصين وروسيا وفق حسابات متغيرة باستمرار، ما يجعل أي تفاهمات إقليمية معرضة للاهتزاز مع تغير موازين القوى.

> **إدخال إسرائيل في أي ترتيبات أمنية إقليمية قد يدفع إيران إلى رفضها بينما يؤدي استبعادها إلى خلق توازنات ناقصة وغير مستقرة**

ويبدو هذا أكبر معضلة تواجه الاتفاق. ولكي يكون الاتفاق فعالا لابد من ضمانات دولية وخصوصا أمريكية. وحيث لعبت الصين دورا مهما في اتفاق التهدئة السعودي الإيراني في مارس ٢٠٢٣ وهي متأثر رئيسي من انقطاع النفط والغاز من الخليج فقد تستطيع الصين الحصول على موافقة أمريكية بضمها للاتفاق بتقديم تنازلات في ملفات أخرى مع استبعاد روسيا. لكن يظل اللوبي الإسرائيلي داخل الولايات المتحدة حجر عثرة كبير الا ان تزايد احتمالات السلام مع الدول الإسلامية الكبيرة كالسعودية واندونيسيا وباكستان خصوصا إذا قبلت إسرائيل قيام دولة فلسطينية قد يخفف من معارضة اللوبي الإسرائيلي. كما ان دول المنطقة تستطيع الحصول على دعم اوربي حيث لأوربا مصلحة كبيرة في استمرار تدفق النفط والغاز من الخليج بحيث تمضي دول الخليج والعراق وإيران قدما في مفاوضات ابرام معاهدة عدم اعتداء بضمانات صينية اوربية مع ترك الباب مفتوحا لانضمام الولايات المتحدة لاحقا.

٦- وجود تباينات داخل الخليج نفسه بشأن كيفية التعامل مع إيران، إذ تميل بعض الدول إلى الاحتواء والتهدئة، بينما تفضل دول أخرى استمرار سياسة المواجهة والضغط. ولا يبدو أن الخليج يبحث اليوم عن سلام تاريخي مع إيران بقدر ما يبحث عن منع المنطقة من التحول إلى ساحة استنزاف مفتوحة ومستمرة.[٢] وقد أدت الهجمات الإيرانية الأخيرة الى تزايد هذه التباينات وهنا يأتي دور مجلس التعاون والمشاورات والوساطات الخليجية لتخفيف هذا التباين بين الامارات وباقي دول المجلس.

ورغم كل ذلك تبدو فكرة «هلسنكي الخليج» تضم دول الخليج والعراق وإيران إضافة الى باكستان وتركيا محاولة جديرة بالدراسة لبناء قواعد لإدارة الصراع وخفض مخاطره، أكثر من كونها مشروعًا لتسوية نهائية بين الخصوم.

أبرز التحديات التي تواجه النموذج:

١. **غياب المظلة المؤسسية:** تفتقر المنطقة لمنظومة بحجم "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا (OSCE)" التي ضمنت تنفيذ اتفاقيات هلسنكي.

٢. **التدخلات الخارجية:** عكس هلسنكي (الذي تأسس في ظل توازن قوى الحرب الباردة)، تتأثر أمن الخليج بشدة بتحالفات خارجية (مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا).

٣. **طبيعة التهديدات:** الهواجس الأمنية في الخليج لا تقتصر على الجيوش التقليدية، بل تتمدد لتشمل الميليشيات المتحالفة، الصواريخ الباليستية،

> **تبدو فكرة «هلسنكي الخليج» تضم دول الخليج والعراق وإيران إضافة الى باكستان وتركيا محاولة جديرة بالدراسة لبناء قواعد لإدارة الصراع وخفض مخاطره**

2 D9%87%D9%84%D8%B3%D9%/2026/05/19/net.masr360//:https
D8%%D9%84%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%AE%-%86%D9%83%D9%8A
-D8%A9%D9%8A%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%-AC
D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%-D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%86%
/D9%85%%82%D9%84%D9%8A

والحروب الهجينة، وهو ما يتجاوز الترتيبات التقليدية.

٤. **غياب الثقة** عانت العلاقات الخليجية الإيرانية من فترات طويلة من انعدام الثقة ورسخت الحرب الأخيرة عدم الثقة حيث هاجمت إيران دول الخليج بينما تدعي إيران ان دول الخليج سهلت الهجمات الامريكية عليها

شروط نجاح تطبيق نموذج هلسنكي

تطرح الدبلوماسية الإقليمية فكرة "هلسنكي الخليج" ليس كسلام دائم، بل كأداة **لإدارة التصعيد** ويمكن ان يسهم النموذج في تعزيز الامن الخليجي عبر:

١. بناء آليات للثقة.

٢. وضع خطوط حمراء واضحة لتجنب الحروب المفتوحة.

٣. ضمان أمن الطاقة والملاحة.

٤. دخول تركيا وباكستان كأعضاء في الاتفاق لموازنة الثقل البشري الإيراني

٥. دخول الولايات المتحدة وروسيا والصين كضامنين للسلام

٦. تعزيز القدرات الهجومية لدول مجلس التعاون للتوازن مع القدرات الهجومية لإيران ليكون لدى دول الخليج إضافة الى الدرع الصاروخي، فرغم نجاح الدفاعات الجوية في صد كثير من الهجمات الا ان قليل من المسيرات والصواريخ نفذت وسببت اضرار كبيرة لذا لابد تكون لدى دول الخليج قدرات رد تدميرية لردع إيران.

ويبقى ان نجاح أي ترتيبات مستوحاة من هلسنكي يعتمد أولاً على قدرة دول المنطقة (دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً) في توحيد رؤيتها تجاه التعامل مع التهديدات العابرة للحدود.

الخاتمة

يعتقد البعض أن استراتيجية الخليج وسياسة الاسترضاء التي تنتهجها لم تنجح في تغيير استراتيجية إيران، القائمة على التدخل في الشؤون الداخلية لدول المنطقة. وقد اعتمدت إيران على استراتيجية الحروب بالوكالة والميليشيات، مما صعّب ردعها بالوسائل التقليدية التي تستخدمها دول الخليج. ومع ذلك، فقد أثبتت هذه الجهود، رغم عدم نجاحها الكامل، فعاليتها العالية. إذ تم اعتراض ٨٠% من الصواريخ والطائرات المسيّرة بواسطة الدفاعات الجوية، وبعض الميليشيات (الحوثيين) لم تشارك إيران في هجمات على الخليج. علاوة على ذلك، نجحت استراتيجية إيران في الحفاظ على وجودها وإحداث اضطراب، لكنها فشلت في تحقيق هيمنة إقليمية مستقرة أو ازدهار داخلي. كما عانت من تآكل قدرات وكلائها (الخسائر الفادحة التي تكبدها حزب الله، والصعوبات التي واجهتها في سوريا بعد

> **"نجاح أي ترتيبات مستوحاة من هلسنكي يعتمد أولاً على قدرة دول المنطقة (دول مجلس التعاون الخليجي تحديداً) في توحيد رؤيتها تجاه التعامل مع التهديدات العابرة للحدود"**

سقوط الأسد). شبكتها ليست منيعة؛ فبعض وكلائها يتصرفون بشكل مستقل أو يترددون في التصعيد الكامل.

لكي تكون استراتيجية الخليج أكثر فعالية في المستقبل: –

١. رفع مستوى خفض التصعيد إلى مستوى معاهدة عدم اعتداء مماثلة لمعاهدة هلسنكي، والتي بموجبها، تنضم بالإضافة إلى دول الخليج وإيران، العراق وباكستان وتركيا كأعضاء فاعلين، بينما تشارك الولايات المتحدة والصين وروسيا كضامنين للاتفاق.

٢. امتلاك دول الخليج قدرات هجومية لشن ضربات دقيقة ومدمرة ضد مصادر التهديد، بالإضافة إلى الدفاعات الجوية فهلسنكي نجحت بسبب وجود توازن قوى حقيقي وعلى كافة المستويات.

٣. الضغط على الوكلاء المحليين (دعم الدولة المركزية في لبنان/العراق/اليمن)، ودعم القطاعات داخل الدولة التي لها دور في موازنة نفوذ الوكلاء فهذا مهم لنجاح مفاوضات معاهدة عدم الاعتداء ونموذج هلسنكي الخليج لان وجود هذه الاذرع يجعل إيران تشعر بتفوق وشرط نجاح نموذج هلسنكي التوازن على كافة المستويات.

٤. دعم الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في بلدان النفوذ ايراني التي تحد من فرص هذا النفوذ (مثل مكافحة الفساد والطائفية).

٥. استغلال التناقضات: روسيا/الصين ليستا حليفتين كاملتين لإيران، ومن الممكن كسبهما إلى جانب الخليج من خلال تعزيز المصالح المشتركة ومساعدة روسيا على الخروج من ورطة أوكرانيا. إضافة الى ادخال أوروبا التي لها وللصين مصالح كبيرة في استمرار تدفق النفط والغاز.

حسب هذا التحليل يبدو ان أي اتفاق سيعزز نفوذ الصين وأوربا في الخليج مما يؤدي الى محاولة الولايات المتحدة عرقلته وتشجيع التباين الخليجي. وهنا يعتمد تطور الاحداث على النتيجة النهائية للحرب إذا افرزت الحرب سقوط مدوي للنظام الإيراني فهذا سيؤدي الى تأييد أمريكا لنموذج هلسنكي مع ضمانات أمريكية لمساعدة النظام الجديد في إيران. الا ان سقوط النظام الإيراني مستبعد حيث ابدى النظام قدرة كبيرة على المرونة والتحمل مما سيضطر الولايات المتحدة للقبول بحلول وسط خصوصا إذا استمرت الحرب الى انتهاء مدة الرئيس الحالي ترامب.

يبدو ان أي اتفاق سيعزز نفوذ الصين وأوربا في الخليج مما يؤدي الى محاولة الولايات المتحدة عرقلته وتشجيع التباين الخليجي

Gulf Research Center
Knowledge for All

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع

Gulf Research Center Jeddah (Main office)

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Riyadh

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net

Gulf Research Center Foundation

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net

Gulf Research Centre Cambridge

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110

Gulf Research Center Foundation Brussels

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64